

## أثر المشروعات الصغيرة على تمكين المرأة الريفية في منطقة مصياف (نموذج قرية حياالين)

روعه سلامة<sup>(1)</sup> \*وغسان يعقوب<sup>(1)</sup>

(1) قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

(للمراسلة الباحثة: روعة سلامة البريد الإلكتروني: [rawaahsalameh1@gmail.com](mailto:rawaahsalameh1@gmail.com))

تاريخ الاستلام: 2021/04/15 تاريخ القبول: 2021/10/30

### الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى تمكين المرأة الريفية وتحديد أثر المشروعات الصغيرة على مؤشرات التمكين الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية. تم إجراء هذه الدراسة في قرية حياالين الواقعة ضمن منطقة مصياف التابعة لمحافظة حماه/ سورية عام 2020. وقد اعتمدت الدراسة على بيانات أولية تم جمعها بالاعتماد على عينة مقارنة بلغ حجمها 68 أمراً ريفية توزعت مناصفة بين عينة عشوائية من النساء اللواتي يمتلكن أو يدرن مشروعات صغيرة وعينة عشوائية من النساء الأخريات اللواتي لا يمتلكن أو يدرن هذه المشروعات. ارتكزت الدراسة على منهجية التحليل الوصفي المقارن، حيث بينت النتائج بينت نتائج الدراسة أن للمشروعات الصغيرة دور معنوي مهم على تمكين المرأة الريفية في منطقة الدراسة، وخاصةً بالنسبة للتمكين الاقتصادي، حيث استطاعت هذه المشروعات رفع نسبة التمكين الاقتصادي من 42.6% إلى 50.4% أي بزيادة مقدارها 7.8%. وقد طال هذا التأثير معظم المؤشرات الفرعية للتمكين الاقتصادي، فقد أدت هذه المشروعات إلى زيادة تمكين المرأة للوصول إلى القروض بنسبة 5.4%، وزيادة نسبة مساهمة المرأة في تملك الأصول بمقدار 8.9%، وزيادة نسبة مساهمة المرأة في الدخل الأسري بمقدار 12.4%، وزيادة نسبة مساهمة المرأة في تخطيط الأنشطة الاقتصادية للأسرة بمقدار 11.9%. ولكن تأثير المشروعات الصغيرة على المؤشر الإجمالي للتمكين الاجتماعي لم يكن معنوياً، وإنما اقتصر على خمسة مؤشرات فرعية، حيث أدت هذه المشروعات إلى ارتفاع نسبة التثقيف المالي للنساء الريفيات بمقدار 6.2%، وزيادة استقلالية الأسرة بنسبة 3.2%، وزيادة نسبة مساهمة المرأة في القرارات المتعلقة بالإنتاج بمقدار 6.8%، وزيادة نسبة مساهمتها في قرارات الدخل والإنفاق بمقدار 6.9%، وزيادة نسبة مساهمتها في قرارات التعليم بمقدار 7.8%. بشكل عام أدت المشروعات الصغيرة إلى ارتفاع المؤشر الإجمالي لتمكين المرأة الريفية في عينة الدراسة بمقدار 4.4%، وهذا تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المشروعات هي مشروعات جديدة أي أن تأثيرها لازال في مراحله الأولى، ومن المفترض أن

يزداد هذا التأثير على المدى المتوسط. ومن هنا لابد من الإشارة إلى أهمية السياسات الأخرى التي تسهم في تمكين المرأة والتي تلعب دوراً إضافياً ومهماً إلى جانب المشروعات الصغيرة.

**الكلمات المفتاحية:** تمكين المرأة، تنمية المرأة، المرأة الريفية، المشروعات الصغيرة.

#### المقدمة:

تشكل المرأة الريفية في جميع أرجاء العالم قوة أساسية وحيوية في العمليات الإنمائية التي تمثل مفتاح التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتضم نساء الريف المزارعات والعاملات بأجر والحرفيات والقائمان بالأنشطة التجارية البسيطة والصناعات المنزلية والإنتاج المحدود النطاق وخدمة الأسر. وتشكل النساء العمود الفقري لقوة العمل الزراعي في جزء كبير من العالم النامي، فهن يحققن 3545 - % من الناتج المحلي الإجمالي، و يحققن كذلك ما يربو على 50 % من إنتاج الأغذية في تلك البلدان. ومع ذلك يوجد أكثر من نصف مليار امرأة ريفية يعانين من الفقر، وعدم إمكانية الحصول على الموارد، والوصول إلى الأسواق. والواقع أن التقديرات تشير إلى أن عدد النساء الفقيرات قد زاد بنسبة 50 % في الأعوام الأخيرة، وأصبح عددهن اليوم يفوق عدد نظرائهن من الرجال (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 1992).

تشكل المرأة الريفية في سورية تقريباً نسبة 24.5 % من إجمالي عدد السكان، وهذا مؤشر واضح على حجم العمل الذي تقوم به المرأة الريفية في التنمية الزراعية. وتسعى الجهات المعنية على اختلافها لتطوير واقعها، وتحسين أوضاعها ولمحو أميتها وتعليمها وتنقيتها وإعدادها، وتدريبها في دورات عديدة متنوعة للإرشاد الزراعي والبيئي والاقتصاد المنزلي والتأهيل المهني (المقداد وآخرون، 2019). فالمرأة الريفية تعمل نحو 16 ساعة في إنتاج وتسويق وتصنيع وإعداد الطعام، وجمع الوقود والمياه، والقيام بالأعمال المنزلية، بالإضافة لتربية الأطفال، وتتأثر أكثر من غيرها بالفقر وعدم الأمان الغذائي (بكور، 2010). لا ينفصل واقع المرأة الريفية في القطر عن الواقع العام في الريف، سواء في تخلفه أم في تطوره، مما يجعل تنمية المرأة لا تنفصل في حقيقتها عن تنمية الريف، وتعد أحد المنطلقات الأساسية والأداة الفاعلة فيها، إذ يشكل اندماج المرأة في عملية التنمية الريفية شرطاً ضرورياً لاستمرار هذه العملية، هذا ما يبرر الاهتمام العالمي بالمرأة بشكل عام وبالمرأة الريفية بشكل خاص، والسعي الدؤوب لتحقيق أفضل الظروف والبدائل لإدماجها في العملية التنموية الشاملة (خوري وآخرون، 2006).

تعدّ المشروعات الصغيرة من المشروعات التي اهتمت بها الدول النامية لتشجيع الاستثمار المحلي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بها، ومن أهم الاتجاهات الحديثة للمشروعات الصغيرة هي مشروعات تمويل المرأة، وذلك لإشراكها في عملية التنمية الاقتصادية، ففي المجتمعات الريفية تعد المرأة من الفئات الأكثر حاجة للحصول على مزيد من الرعاية والاهتمام، بقصد إدماجها وتعظيم دورها في مجال التنمية الريفية، لذلك تسعى هذه المشروعات إلى تقليص الفجوة بين عمل المرأة الإنتاجي ووضعها الاجتماعي، وذلك عن طريق تمكينها اقتصادياً واجتماعياً، حيث تشكل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة أحد آليات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة (الزغبى والسيد، 1995).

#### المشكلة البحثية:

تكمن مشكلة البحث بصورة رئيسية في انخفاض المستوى المعيشي للأسرة الريفية بشكل عام، وضعف دور المرأة في المساهمة بتحسين الدخل والحصول على الموارد الإنتاجية وخدمات التمويل نتيجةً لغياب الاهتمام بالمشروعات الزراعية

الصغيرة الموجهة للمرأة الريفية، فضلاً عن انخفاض مستوى تعليمها، وقلة خبراتها العملية، وذلك لوجود العادات والتقاليد المفيدة لعمل المرأة، وبالتالي عدم الاستفادة من طاقات المرأة كقوة عمل فاعلة في تحقيق النمو الاقتصادي، إضافة لقلّة الأبحاث العلمية التي تُشكل القاعدة الأساسية لتقييم عمل المشاريع الزراعية الصغيرة.

#### أهمية البحث، وأهدافه:

تظهر أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على الدور الفاعل الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في قرية حيالين، في توفير فرص عمل جيدة، وقطاعات إنتاجية تعزز دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإشارة إلى أهميتها في دفع عجلة الإنتاج، وتحسين مستوى معيشة المرأة، وبالتالي القضاء على الفقر والبطالة التي تعاني منها المرأة في القرية، أي استكشاف ما يمكن أن تحققه هذه المشاريع من آثار إيجابية اقتصادية واجتماعية. وبناءً على ما سبق، فالبحث يهدف إلى تحقيق الآتي:

- 1- قياس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتمكين المرأة الريفية في منطقة الدراسة.
- 2- تحديد أثر المشروعات الصغيرة على المؤشرات الرئيسة لتمكين المرأة الريفية.
- 3- وضع مقترحات فاعلة لتعزيز دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

#### منطقة الدراسة:

تم اختيار قرية حيالين كنموذج لدراسة حالة تمكين المرأة الريفية. تقع هذه القرية في منطقة مصياف التابعة لمحافظة حماه، وتضم ما يقارب 6000 نسمة. شهدت هذه القرية تطوراً لافتاً منذ بداية العشرية الأولى، تمثلت في تنوع الاقتصاد الريفي بالاعتماد على المشروعات الصغيرة سواءً في المجال الزراعي أو الأنشطة الأخرى المرتبطة بالقطاع الريفي، حيث تشتهر هذه المنطقة بوجود المشاريع الزراعية بأنواعها النباتية والحيوانية فضلاً عن التصنيع الغذائي مما يجعل من هذه المنطقة نموذجاً مناسباً لدراسة أثر هذه المشاريع على تمكين المرأة الريفية.

#### مصادر البيانات:

#### اعتمد البحث على نوعين من البيانات :

- **بيانات أولية:** يتم جمعها من خلال إعداد استبيان لجمع المعلومات عن طريق المقابلة الشخصية، بما يتناسب مع الأهداف المحددة للبحث. تم توجيه الاستبيان إلى ربة المنزل بصفتها المسؤولة إلى جانب رب المنزل عن إدارة شؤون الأسرة، حيث تضمن الاستبيان الدراسة معلومات حول الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، ومعلومات خاصة بالمرأة الريفية إن كان بالنسبة لربة المنزل أو بالنسبة للإناث أو النساء الأخريات التي تقيم في الأسرة نفسها. كما شمل الاستبيان معلومات حول إنتاجية المشروعات الصغيرة ودور المرأة في إدارة هذه المشروعات بمختلف أنشطتها ومراحلها، إضافةً إلى انعكاسات هذه المشروعات على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للأسرة بشكل عام، وعلى الجوانب المتعلقة بالتمكين بشكل خاص.
- **بيانات ثانوية:** من خلال المراجع والإحصائيات المتوفرة لدى الجهات ذات العلاقة مثل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي دائرة تنمية المرأة الريفية، مديرية الزراعة في منطقة مصياف، محافظة حماه ، الكتب والمراجع والأبحاث المنشورة في الدوريات العلمية.

**منهجية البحث:**

استخدم البحث المنهج الوصفي والتحليلي المقارن، من أجل المقارنة بين الأسر الريفية التي تمتلك مشروعات صغيرة، وبين الأسر الريفية الأخرى. وبناءً على ذلك فقد أعتمد البحث على أساليب المقارنة الوصفية كالمتوسطات والتكرارات النسبية وغيرها. كما استخدم البحث الأساليب الكمية في قياس العلاقة بين المشروعات الصغيرة وتمكين المرأة مثل الارتباط وتحليل التباين واختبار العينات المستقلة وغيرها، حيث تم الاعتماد على البرامج الإحصائية المناسبة مثل برنامج SPSS وبرنامج Excel.

تم تعريف أو توصيف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات الريفية التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها أربعة أشخاص، والتي تعمل بها الأسرة الريفية بقصد تحقيق دخل إضافي (الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، 2006). وتشتمل أنواع مختلفة مثل مشروعات التصنيع الغذائي (منتجات الألبان والمربيات المخلات وغيرها... إلخ)، مشروعات المهن الحرفية مثل الخياطة والحياسة وصناعة الملابس، مشروعات تجارية صغيرة مثل البقالية أو التتور اليفي، وغيرها.

**عينة البحث:**

بلغ عدد الأسر الريفية في قرية حيالين (166) أسرة، تم تقسيمها إلى طبقتين الأولى تتضمن الأسر التي تدير أو تمتلك مشروعات ريفية صغيرة، عددها 34 أسرة، والثانية تتضمن الأسر الأخرى التي ليس لديها مثل هذه الأنشطة، عددها 132 أسرة. وتبعاً لذلك فقد أعتمد البحث على عينة طبقية منتظمة توزعت مناصفةً بين هاتين الطبقتين، فبلغ بذلك حجم العينة الإجمالي 68 أسرة، تضمنت جميع الأسر ذات المشروعات المتوسطة إضافةً إلى عينة عشوائية من الأسر الأخرى بلغت 34 أسرة أيضاً.

**النتائج والمناقشة:**

أولاً- تصنيف المشروعات الصغيرة في عينة الدراسة

تم تصنيف المشروعات الصغيرة في عينة الدراسة تبعاً لطبيعة النشاط الاقتصادي للمشروع إلى أربعة أنواع:

**1- المشاريع الصغيرة الزراعية:**

وهي المشاريع الصغيرة في مجال الإنتاج النباتي أو الحيواني، حيث تزداد مساهمة المرأة الريفية فيها بشكل خاص: المشاريع الصغيرة في مجال الإنتاج الحيواني: تعتبر أنشطة تربية الأبقار أو الأغنام بمثابة مشروعات صغيرة، إذا كان الغرض الأساسي منها هو غرض تجاري بالتركيز على تصنيع المنتجات الحيوانية وتسويقها ب، إلى جانب الإكتفاء الذاتي على مستوى الأسرة نفسها. وتبعاً لذلك فقد بلغت نسبة المشروعات القائمة لهذا الغرض نحو 14 مشروعاً، أي نحو 41.2% من المشاريع الصغيرة في عينة الدراسة. حيث يتم في هذه المشروعات الاعتماد بشكل كبير على المرأة الريفية للعناية بالقطيع ورعايته سواءً في عمليات التغذية أو الحلابة أو تنظيف الحظائر، إضافةً إلى تصنيع الألبان ومشتقاتها والمساهمة في عمليات التسويق في بعض الحالات.

المشاريع الصغيرة في مجال الإنتاج النباتي: تم تصنيف بعض أنشطة الإنتاج النباتي على أنها مشروعات صغيرة إذا كان الهدف الأساسي منها هو تحقيق قيمة مضافة على هذه المنتجات من خلال التصنيع، وذلك بهدف توفير دخل إضافي

للأسرة من خلال تسويق هذه المنتجات في السوق المحلية. وتبعاً لذلك بلغ عدد هذه المشروعات نحو 19 مشروعاً، أي بنسبة 56% من إجمالي المشروعات الصغيرة في عينة الدراسة.

## 2- المشاريع الصغيرة الحرفية:

وهي المشاريع التي تتعلق بالمهن والحرف اليدوية بهدف التجارة مثل مشاريع الحياكة والخياطة وصناعة الملبوسات والكوافير وغيرها، وقد اقتصرت هذه المشروعات على تسعة مشروعات فقط في عينة الدراسة، وغالباً ما يتم إدارتها بشكل كامل من قبل المرأة الريفية.

## 3- المشاريع الصغيرة التجارية

وهي المشاريع التي تتخذ الطابع الريفي التجاري مثل مشروعات البقالة أو التتور والمطعم الريفي الصغير، بلغ عدد هذه المشروعات في عينة الدراسة نحو 8 مشروعات فقط، وغالباً ما تشارك المرأة الريفية فيها سواءً من حيث العمل أو الإدارة. تبعاً للتصنيف السابق بلغ عدد المشروعات الصغيرة في عينة الدراسة نحو 50 مشروعاً، تديرها 34 أسرة، مما يدل على أن هناك بعض الأسر التي تدير مشروعين أو أكثر، وتبعاً لذلك تم تصنيف الأسر التي تجمع بين نمطين أو أكثر من هذه المشروعات على أنها أسر تمتلك مشروعات مختلطة أو متنوعة لتميزها عن الأسر الأخرى، لما لهذا العامل من أهمية مفترضة على تمكين المرأة الريفية عموماً.

## ثانياً- قياس مستوى تمكين المرأة الريفية

تمت صياغة مؤشر التمكين من درجات Z للمغيرات الدالة على تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث يتم استخدام المعايير القياسية (Z Score) للقيم الأصلية بقيمتها المعيارية المناظرة لكل متغير على حدة، ومن ثم استخدام المجموع الكلي لهذه المؤشرات لتعبّر عن الدرجة الكلية لتمكين المرأة الريفية ومن ثم تقسيم المجال إلى ثلاث فئات تصاعديّة: منخفض، متوسط، مرتفع (Alderman et al, 2005). وتبعاً لذلك فإن صيغة حساب مؤشر التمكين الإجمالي للمرأة الريفية في عينة الدراسة هي ببساطة متوسط درجات Z للمحاور الرئيسة لتمكين المرأة، أي:

$$CI=(Z \text{ Economic} +Z \text{ Social} +Z \text{ Politic})/3$$

لقياس مستوى تمكين المرأة الريفية في عينة الدراسة لابد من حساب المؤشرات الرئيسة للتمكين ومن ثم تجميعها في المؤشر النهائي، أي أنه لابد من حساب متوسط قيمة Z لكل محور من محاور التمكين الرئيسية (World Health Organization, 1983) كما يلي:

## حساب مؤشر التمكين الاقتصادي:

يعتبر مؤشر التمكين الاقتصادي حصيلة لمجموعة من المتغيرات التي تعبر عن مدى قدرة المرأة على القيام بعمليات الإنتاج الزراعي وتأمين الدخل والحصول على التمويل وغيرها من المتغيرات الموضحة في الجدول رقم (1)، حيث تم تقسيم كل متغير اعتماداً على تصنيفه ضمن مجال قيمة Z إلى ثلاثة فئات.

الجدول (1). مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وقياسها وتوزعها في عينة الدراسة

المؤشر	نوع المتغير	فئات المؤشر		
		مرتفع [0.5 ، +3]	متوسط [-0.4 ، +0.4]	منخفض [-3 ، -0.5]
الوصول إلى القروض (1X)	تصنيفي ثنائي	23.5	0.0	76.5
نسبة المساهمة في استخدام الموارد الخاصة بالأسرة (2X)	كمي (نسبة مئوية)	35.9	25.0	39.1
نسبة المساهمة في ملكية الأصول (3X)	كمي (نسبة مئوية)	20.6	32.4	47.1
نسبة المساهمة في الدخل (4X)	كمي (نسبة مئوية)	25.0	29.4	45.6
نسبة المساهمة في تخطيط الأنشطة الاقتصادية للأسرة (5X)	كمي (نسبة مئوية)	29.4	32.4	38.2
دخول المرأة في العمل المأجور (6X)	تصنيفي ثنائي	25.0	0.0	75.0
مؤشر التمكين الاقتصادي	كمي (3-، 3+)	26.6	19.9	53.6

المصدر: عينة الدراسة، 2020.

يتضح من الجدول أن غالبية النساء (الأمهات) في العينة تقع في فئة التمكين المنخفض بالنسبة لجميع مؤشرات التمكين الاقتصادي، وقد بلغت هذه النسبة حده الأقصى مقدرة بنحو 76.5% بالنسبة لمؤشر الوصول إلى القروض، يليه دخول المرأة في العمل المأجور، وهذا يعود بالأساس إلى أن كلا المؤشرين يتم قياسهما باستخدام مقياس ثنائي (0، 1)، حيث نلاحظ عدم وجود أية نسبة ضمن الفئة المتوسطة، في حين تعبر نسبة النساء في فئة التمكين المرتفع لكل من هذين المؤشرين عن نسبة النساء اللواتي حصلن على قروض أو ساهمن في العمل المأجور في العينة الإجمالية على الترتيب.

وعموماً نلاحظ أن نسبة النساء في فئة التمكين المرتفع قد بلغت حدها الأقصى مقدراً بنحو 35.9% بالنسبة لمؤشر المساهمة في استخدام الموارد الخاصة بالأسرة، بينما بلغت هذه النسبة حدها الأدنى المقدر بنحو 20.6% بالنسبة لمؤشر نسبة المساهمة في ملكية الأصول، وهذا يعود بشكل أساسي إلى العادات والتقاليد في منطقة الدراسة التي تتحيز نحو الذكور وتحد من قدرة النساء على تملك الموارد سواء الأرض والمنزل والآلات وغيرها.

وبناءً على قيم إحصائية Z للمؤشرات الفرعية للتمكين الاقتصادي، والتي تم تقديرها على مستوى كل أسرة، تم أيضاً حساب قيمة Z للمؤشر الرئيسي للتمكين الاقتصادي باستخدام الصيغة التالية:

$$Z_{eco} = Z(X_1) + Z(X_2) + Z(X_3) + Z(X_4) + Z(X_5) + Z(X_6) / 6$$

أي أن صيغة حساب هذا المؤشر هي متوسط درجات Z لهذه العوامل الستة.

وأسوةً بالمؤشرات الفرعية فقد تم تصنيف قيمة Z للمؤشر الرئيس إلى ثلاث فئات أيضاً، كما هو موضح في الجدول السابق رقم (1)، حيث نلاحظ أن نسبة التمكين المنخفض هي الفئة الأكثر تكراراً في العينة بنسبة 53.6%، بينما اقتصرت نسبة النساء في فئة التمكين المرتفع على 26.6% فقط.

ثانياً- حساب مؤشر التمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة الريفية في عينة الدراسة:

تم تركيب مؤشر موحد للتمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة الريفية في عينة الدراسة نظراً للتداخل بين المؤشرات المعبرة عن دور المرأة في كلا المجالين، حيث تم استخدام مجموعة من المؤشرات الفرعية أو المتغيرات التي تقيس دور المرأة في المجال الاجتماعي والسياسي على حد سواء ، حيث بلغ عدد هذه المؤشرات (16) متغير، تم تحويلها من مقاييس مختلفة الوحدات إلى مقاييس موحدة، وذلك من خلال حساب قيمة z لكل متغير ومن ثم تصنيفها إلى ثلاث فئات تصاعديّة حسب درجات Z، والتي تعبر أيضاً عن قوة التمكين كما هو موضح في الجدول رقم (2).

الجدول (2). مؤشرات التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية وقياسها وتوزيعها في عينة الدراسة

أبعاد التمكين	المؤشر	نوع المتغير	فئات المؤشر		
			مرتفع [0.5 ، +3]	متوسط [-0.4 ، +0.4]	منخفض [-3 ، -0.5]
مؤشر المعرفة	التثقيف المالي (7X)	تصنيفي ثلاثي	23.5	33.8	42.6
	التحصيل العلمي (8X)	ترتيب	39.7	30.9	29.4
مؤشر الصحة	توافر الصرف الصحي ومياه الشرب النقية (9X)	تصنيفي ثنائي	88.2	0.0	11.8
	صحة خالية من الأمراض المرتبطة بالتغذية مثل فقر الدم (10X)	تصنيفي ثلاثي	32.4	36.8	30.9
	المعرفة بالصحة الإنجابية (11X)	تصنيفي ثلاثي	29.4	32.4	38.2
	المعرفة حول تنظيم الأسرة (12X)	تصنيفي ثلاثي	23.5	42.6	33.8
	لاحتجاج على العنف الأسري وإدمان الكحول داخل الأسرة (13X)	تصنيفي ثلاثي	25.0	54.4	20.6
الاستقلال الذاتي المحلي	استقلالية الأسرة (14X)	تصنيفي ثلاثي	38.2	39.7	22.1
	الاستقلال في شراء وبيع موارد الأسرة (15X)	تصنيفي ثلاثي	23.5	45.6	30.9
	نسبة المساهمة في قرار الإنتاج (16X)	%	25.0	45.6	29.4
	نسبة المساهمة في قرار الدخل والإنفاق (17X)	%	26.5	38.2	35.3
	نسبة المساهمة في قرار تحديد النسل (18X)	%	22.1	45.6	32.4
	نسبة المساهمة في قرارات التعليم (19X)	%	32.4	42.6	25.0
	العضوية في المنظمات غير الحكومية (20X)	تصنيفي ثنائي	22.1	0.0	77.9
التفاعل الاجتماعي	صوت ضد الجرائم الاجتماعية (المهر، وإساءة معاملة المرأة، إلخ) (21X)	تصنيفي ثلاثي	19.1	45.6	35.3
	حرية التنقل دون إذن (22X)	تصنيفي ثلاثي	14.7	30.9	54.4
مؤشر التمكين السياسي والاجتماعي		كمي (-3، +3)	30.3	35.3	34.4

المصدر: عينة الدراسة، 2020.



يتضح من الجدول أن مستوى تمكين المرأة في عينة الدراسة قد اختلف بين المؤشرات الدالة على التمكين الاجتماعي والسياسي، حيث نلاحظ أن نسبة النساء في فئة التمكين المنخفض أكبر من نسبتهم في فئة التمكين المرتفع، وذلك بالنسبة لجميع مؤشرات الدراسة باستثناء ستة مؤشرات، وهي مؤشر التحصيل العلمي ومؤشر توفر مياه الشرب والصرف الصحي، ومؤشر الصحة الجيدة، ومؤشر الاحتجاج على العنف المنزلي ومؤشر استقلالية الأسرة، ومؤشر المساهمة في قرارات التعليم. وعموماً تبين أن نسبة النساء في فئة التمكين المرتفع قد بلغت حدها الأقصى مقدراً بنحو 88.2% بالنسبة لمؤشر توفر مياه الشرب والصرف الصحي، يليه مؤشري والتحصيل العلمي واستقلالية الأسرة بنسبة 39.7% و38.2% لكل منهما على التوالي. أما في فئة التمكين المنخفض فنلاحظ أن نسبة النساء في هذه الفئة قد بلغت حده الأقصى مقدراً بنحو 77.9% بالنسبة لمؤشر العضوية في المنظمات غير الحكومية (NGOs)، يليه مؤشري حرية التنقل والتثقيف المالي بنسبة 54.4% و42.6% لكل منهما على التوالي.

وبالمحصلة تم بناء المؤشر الإجمالي للتمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة الريفية في عينة الدراسة، وذلك بالاعتماد على متوسط قيمة Z المعيارية للمؤشرات الفرعية، وذلك وفق الصيغة التالية:

$$Z_{SOCIO} = Z(X_7) + Z(X_8) + Z(X_9) + Z(X_{10}) + Z(X_{11}) + Z(X_{12}) + Z(X_{13}) + Z(X_{14}) + Z(X_{15}) + Z(X_{16}) + Z(X_{17}) + Z(X_{18}) + Z(X_{19}) + Z(X_{20}) + Z(X_{21}) + Z(X_{22}) / 16$$

ومن ثم تم تصنيف المؤشر الإجمالي ( $Z_{SOCIO}$ ) إلى ثلاث فئات اسوه بالمؤشرات الفرعية، كما هو موضح في الجدول السابق رقم (2). حيث تبين أن الجزء الأكبر من الأمهات في العينة يتوزع في فئتي التمكين المنخفض والمتوسط، في حين اقتصرت نسبة النساء في فئة التمكين المرتفع على نحو 30.3% فقط. رابعاً- حساب مؤشر التمكين الإجمالي للمرأة الريفية في عينة الدراسة:

تم حساب قيمة Z لمؤشر التمكين الإجمالي من خلال جمع قيم Z لمؤشري التمكين الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم حساب المتوسط، كما هو في الصيغة التالية:

$$Z_{Totl} = (Z_{eco} + Z_{SOCIO}) / 2$$

وبنفس الطريقة السابقة تم تصنيف مؤشر التمكين الإجمالي اعتماداً على قيمة Z إلى ثلاثة فئات كما هو موضح في الجدول رقم (3).

الجدول (3). المؤشر الإجمالي لتمكين المرأة الريفية وقياسه وتوزعه في عينة الدراسة

فئات المؤشر			المؤشر
مرتفع [0.5 ، +3]	متوسط [0.4 ، +0.4]	منخفض [-3 ، -0.5]	
26.6	19.9	53.6	مؤشر التمكين الاقتصادي
30.3	35.3	34.4	مؤشر التمكين السياسي والاجتماعي
28.5	27.6	44	مؤشر التمكين الإجمالي

المصدر: عينة الدراسة، 2020.

يتضح من الجدول أن النسبة الأكبر من النساء في عينة الدراسة والمقدرة بنحو 44% تتوزع في نسبة التمكين المنخفض، في حين تتوزع نسبة 28.5% في فئة التمكين المرتفع. ونلاحظ بالمقارنة بين مؤشري التمكين الاقتصادي والاجتماعي انخفاض مؤشر التمكين الاقتصادي بشكل أكبر من مؤشر التمكين الاجتماعي، حيث ارتفعت نسبة النساء في فئة التمكين المنخفض إلى 53.6% بالنسبة لمؤشر التمكين الاقتصادي وذلك مقابل (34.4%) ممن توزع في هذه الفئة بالنسبة لمؤشر



التمكين الاجتماعي. وبالنقيض من ذلك انخفضت نسبة النساء في فئتي التمكين المتوسط والمرتفع إلى 46.5% فقط بالنسبة لمؤشر التمكين الاقتصادي مقارنةً بنسبة 65.6% بالنسبة لمؤشر التمكين الاجتماعي. بالتالي يمكن القول أن المرأة الريفية في عينة الدراسة تعاني من انخفاض مستوى التمكين عموماً، وهي تعاني بشكل أكبر من انخفاض مستوى التمكين الاقتصادي.

#### ثالثاً- قياس أثر المشروعات الصغيرة على تمكين المرأة الريفية

تم مقارنة مستويات التمكين في عينة الأسر التي تمتلك مشروعات صغيرة مع مستويات التمكين في عينة الأسر التي لا تمتلك مشروعات صغيرة، مع الإشارة إلى أنه لا يمكن استخدام أسلوب المقارنة على أساس المتوسطات لأن مؤشر التمكين هو مؤشر مقياس كمي على درجات z المعيارية، فهو ذو متوسط صفري وانحراف معياري واحد. لذلك تم اللجوء إلى استخدام المقياس التصنيفي الثلاثي للتمكين الذي جرى توصيفه في الجزء السابق من الدراسة.

تقوم الفرضية العدمية العامة  $H_0$  في هذا الجزء من الدراسة على أنه لا يوجد فروق معنوية في توزيع النساء الريفيات على فئات التمكين الثلاثة بالمقارنة بين العينتين المدروستين، أي أن هذا التوزيع لا يتأثر معنوياً بالمتغير التصنيفي الثنائي الدال على وجود أو عدم وجود مشروع صغير ويهدف اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار مربع كاي (Chi-Square) على كل مؤشر من مؤشرات التمكين الرئيسية، حيث تتم مقارنة كاي المحسوبة مع كاي الجدولية بدرجة حرية (2) وعند مستوى معنوية 1% أو 5%:

#### قياس أثر المشروعات الصغيرة على التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في عينة الدراسة:

تم مقارنة توزيع المبحوثات في كل فئة من فئات المؤشرات الفرعية للتمكين الاقتصادي في عيني الدراسة وذلك بهدف تحديد المصادر الرئيسية للتباين -إن وجد- في مؤشر التمكين الاقتصادي، كما هو موضح في الجدول رقم (4).

الجدول (4). اختبار chi-square لتوزيع المتغير الفئوي الدال على مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية تبعاً للمتغير الفئوي الدال على وجود المشروعات الصغيرة.

sig	مربع كاي	فئات المؤشر			وجود المشروعات الصغيرة	المؤشر
		مرتفع [0.5 ، +3]	متوسط [-0.4، +0.4]	منخفض [-3، -0.5]		
.0150	8.351*	26.2	0	73.8	يوجد	الوصول إلى القروض ((X1))
		20.8	0	79.2	لا يوجد	
0.284	3.149	39.2	24.3	36.5	يوجد	نسبة المساهمة في استخدام الموارد الخاصة بالأسرة (2X)
		32.6	25.7	41.7	لا يوجد	
0.029	7.582*	28.1	29.3	42.6	يوجد	نسبة المساهمة في ملكية الأصول (3X)
		13.1	35.4	51.5	لا يوجد	
0.000	10.129**	33.3	27.3	39.4	يوجد	نسبة المساهمة في الدخل (4X)
		16.8	31.4	51.8	لا يوجد	
0.000	9.452**	37.4	30.4	32.2	يوجد	نسبة المساهمة في تخطيط الأنشطة الاقتصادية للأسرة (5X)
		21.5	34.4	44.1	لا يوجد	
0.224	2.625	26.5	0	73.5	يوجد	دخول المرأة في العمل المأجور (6X)
		23.6	0	76.4	لا يوجد	
0.000	10.853**	31.8	18.6	49.7	يوجد	مؤشر التمكين الاقتصادي
		21.4	21.2	57.5	لا يوجد	

المصدر: عينة الدراسة، 2020.

يتضح من الجدول أن هناك فروق معنوية في توزع مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية بين عينتي الدراسة، وذلك وفقاً لقيمة مربع كاي على مستوى ثقة 1%. حيث تبين ارتفاع نسبة النساء في فئة التمكين المرتفع في حال وجود المشروعات الصغيرة إلى 31.8% وهي أعلى معنوياً من النسبة المقابلة في حال عدم وجود مشروعات صغيرة. وعلى العكس من ذلك نلاحظ ارتفاع نسبة النساء في فئة التمكين المنخفض إلى 57.5% في حال عدم وجود مشروعات صغيرة مقارنة بالنسبة المقابلة في حال وجود هذه المشروعات عموماً. وهذا يشير بشكل آخر إلى أن وجود المشروعات الصغيرة يؤثر معنوياً باتجاه إيجابي على التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في منطقة الدراسة.

وباستخدام اختبار مربع كاي على مستوى المؤشرات الفرعية نلاحظ أن وجود المشروعات الصغيرة قد اثر معنوياً على أربع مؤشرات من أصل ستة مؤشرات، وهذا يشير إلى قوة هذا التأثير، حيث نلاحظ أن وجود المشروعات الصغيرة قد أدى إلى زيادة وصول المرأة الريفية إلى القروض وذلك بنسبة 26.2% مقارنة مع نسبة 20.8% في حال عدم وجودها. وكذلك الأمر بالنسبة لملكية الأصول حيث أدى وجود هذه المشروعات إلى ارتفاع نسبة النساء في فئة التمكين المرتفع إلى 28.1% مقارنة بنحو 13.1% فقط في حال عدم وجود مثل هذه المشروعات. كما أثرت هذه المشروعات بنفس الطريقة على تمكين المرأة الريفية من خلال زيادة مساهمتها في الدخل الأسري وتخطيط الأنشطة الاقتصادية على حد سواء، حيث أدت إلى ارتفاع نسبة التمكين المرتفع في كل من هذين المؤشرين إلى 33.3% و37.4% على التوالي مقارنة بنسبة 16.8% و21.5% فقط لمل منهما على التوالي في حال عدم وجود مثل هذه المشروعات.

قياس أثر المشروعات الصغيرة على التمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة الريفية في عينة الدراسة:

تم أيضاً مقارنة توزع المبحوثات في مختلف فئات المؤشرات الفرعية للتمكين الاجتماعي والسياسي في عينتي الدراسة وذلك بهدف تحديد المصادر الرئيسة للتباين -إن وجد- في مؤشر التمكين الاجتماعي، كما هو موضح في الجدول (5).

الجدول (5). اختبار  $\chi^2$  لتوزع المتغير الفئوي الدال على مستوى التمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة الريفية تبعاً

للمتغير الفئوي الدال على وجود المشروعات الصغيرة.

sig	مربع كاي	فئات المؤشر			وجود المشروعات الصغيرة	المؤشر
		مرتفع [0.5 ، +3]	متوسط [-0.4 ، +0.4]	منخفض [-3 ، -0.5]		
0.026	7.504*	28.7	31.8	39.5	يوجد	التثقيف المالي (7X)
		18.6	35.7	45.7	لا يوجد	
0.214	4.619	42	30.2	27.8	يوجد	التحصيل العلمي (8X)
		37.6	31.5	30.9	لا يوجد	
0.155	2.273	87.1	0	12.9	يوجد	توافر الصرف الصحي ومياه الشرب النقية (9X)
		89.4	0	10.6	لا يوجد	
0.175	3.864	31.8	38.4	29.8	يوجد	صحة خالية من الأمراض المرتبطة بالتغذية مثل فقر الدم (10X)
		32.8	35.2	32	لا يوجد	
0.318	2.075	28.1	31.6	40.3	يوجد	

		30.8	33.2	36	لا يوجد	المعرفة بالصحة الإيجابية(11X)
0.075	4.271	26.7	41.7	31.6	يوجد	المعرفة حول تنظيم الأسرة(12X)
		20.6	43.5	35.9	لا يوجد	
0.620	1.942	24.6	55.9	19.5	يوجد	لاحتجاج على العنف الأسري وإدمان الكحول داخل الأسرة(13X)
		25.6	52.8	21.6	لا يوجد	
0.054	6.183*	41.9	37.6	20.5	يوجد	استقلالية الأسرة(14X)
		34.5	41.8	23.7	لا يوجد	
0.115	4.174	24.9	46.7	28.4	يوجد	الاستقلال في شراء وبيع موارد الأسرة(15X)
		22.1	44.5	33.4	لا يوجد	
0.025	7.922*	29.1	44.9	26	يوجد	نسبة المساهمة في قرار الإنتاج(16X)
		21	46.2	32.8	لا يوجد	
0.028	7.184*	28.2	40	31.8	يوجد	نسبة المساهمة في قرار الدخل والإنفاق(17X)
		24.9	36.4	38.7	لا يوجد	
0.580	0.792	22.4	45.1	32.5	يوجد	نسبة المساهمة في قرار تحديد النسل(18X)
		21.8	46	32.2	لا يوجد	
0.032	7.048*	35.5	43.4	21.1	يوجد	نسبة المساهمة في قرارات التعليم(19X)
		29.4	41.7	28.9	لا يوجد	
0.285	2.619	23.6	0	76.4	يوجد	العضوية في المنظمات غير الحكومية(20X)
		20.7	0	79.3	لا يوجد	
0.273	2.427	18.1	45.9	36	يوجد	صوت ضد الجرائم الاجتماعية (المهر، وإساءة معاملة المرأة، إلخ)(21X)
		20.3	45.2	34.5	لا يوجد	
0.293	2.281	14.9	32.7	52.4	يوجد	حرية التنقل دون إذن(22X)
		14.6	29	56.4	لا يوجد	
0.104	4.742	32.5	34	33.5	يوجد	مؤشر التمكين السياسي والاجتماعي
		28.3	36.5	35.2	لا يوجد	

المصدر: عينة الدراسة، 2020.

يتضح من الجدول أن وجود المشروعات الصغيرة لم يؤثر معنوياً على مستوى التمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة الريفية في عينة الدراسة، حيث أكد اختبار مربع كاي على عدم وجود فروق معنوية في توزيع التكرارات النسبية لفئات التمكين عند المقارنة بين عيني الدراسة.

أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية في بناء المؤشر الإجمالي للتمكين الاجتماعي والسياسي فقد تبين - عند المقارنة بين عينة المشاريع الصغيرة والعينة الأخرى - أن غالبية هذه المؤشرات ذات توزيع غير معنوي وذلك باستثناء أربع مؤشرات وهي: مؤشر التثقيف المالي: تبين وجود ارتفاع معنوي على مستوى 5% للتكرارات النسبية في فئة التمكين المرتفع في حال وجود المشروعات الصغيرة إلى 28.7% مقارنة بنسبة 18.6% فقط في حال عدم وجود هذه المشروعات.

مؤشر استقلالية الأسرة: تبين وجود ارتفاع معنوي على مستوى 5% للتكرارات النسبية في فئة التمكين المرتفع في حال وجود المشروعات الصغيرة إلى 41.9% مقارنة بنسبة 34.5% فقط في حال عدم وجود هذه المشروعات

مؤشر نسبة المساهمة في قرار الإنتاج: تبين وجود ارتفاع معنوي على مستوى 5% للتكرارات النسبية في فئتي التمكين المتوسط والمرتفع في حال وجود المشروعات الصغيرة إلى 74% مقارنة بنسبة 67.2% فقط في حال عدم وجود هذه المشروعات.

مؤشر نسبة المساهمة في قرار الدخل والإنفاق: تبين وجود ارتفاع معنوي على مستوى 5% للتكرارات النسبية فئتي التمكين المتوسط والمرتفع في حال وجود المشروعات الصغيرة إلى 68.2% مقارنة بنسبة 61.3% فقط في حال عدم وجود هذه المشروعات.

مؤشر نسبة المساهمة في قرارات التعليم: تبين وجود ارتفاع معنوي على مستوى 5% للتكرارات النسبية في فئتي التمكين المتوسط والمرتفع في حال وجود المشروعات الصغيرة إلى 78.9% مقارنة بنسبة 71.1% فقط في حال عدم وجود هذه المشروعات.

عموماً إن تأثير المشروعات الصغيرة على التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية في منطقة الدراسة غير مؤكد معنوياً على مستوى المؤشر الإجمالي، باستثناء التأثيرات الملموسة التي تضمنتها بعض المؤشرات الفرعية (المؤشرات الخمسة فقط)، وهذا يعود بشكل رئيس إلى أن التمكين الاجتماعي يحتاج إلى أمد طويل، في ظل سيطرة وتجذر الكثير من العادات والتقاليد على المجتمع، كما أن تفكيك الروابط السلبية بين هذه العادات وبين تمكين المرأة يحتاج إلى سياسات أخرى أكثر عمقاً وشمولاً من موضوع المشروعات الصغيرة. يضاف إلى ذلك أن تأثير المشروعات الصغيرة لا تظهر أيضاً إلا في الأمد المتوسط أو الطويل، وبالرغم من ذلك فقد شهدنا تأثيرنا معنوياً لها في بعض المؤشرات الفرعية، وهذا يدل على أهمية هذه المشروعات وانتشار تأثيرها التدريجي في تمكين المرأة الريفية في منطقة الدراسة.

قياس أثر المشروعات الصغيرة على مؤشر التمكين الإجمالي للمرأة الريفية في عينة الدراسة:

بما أن مؤشر التمكين الإجمالي ناتج عن المقياس المتوسط لمؤشري التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية في عينة الدراسة، بالتالي فإن تأثير المشروعات الصغيرة على هذا المؤشر سوف يكون محصلة لتأثيرها على المؤشرين الأساسيين. وبنفس الطريقة السابقة تم استخدام اختبار مربع كاي لاختبار الفرضية العدمية  $H_0$  التي تقول بعدم وجود فروق معنوية بين توزع التكرارات النسبية للفئات الثلاثة لمؤشر التمكين بين عينة المشروعات الصغيرة والعينة الأخرى المرجعية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (6).

الجدول (6). اختبار chi-square لتوزع المتغير الفئوي الدال على مستوى تمكين المرأة الريفية تبعاً للمتغير الفئوي الدال على وجود المشروعات الصغيرة.

sig	مربع كاي	فئات المؤشر			متغير وجود المشروعات الصغيرة	المؤشر
		مرتفع [0.5 ، +3]	متوسط [-0.4 ، +0.4]	منخفض [-3 ، -0.5]		
0.041	7.074*	33.7	24.5	41.8	يوجد	مؤشر التمكين الإجمالي
		23.2	30.6	46.2	لا يوجد	

المصدر: عينة الدراسة، 2020.

يتضح من الجدول أنه يوجد فروق معنوية على مستوى دلالة 5% في توزيع التكرارات النسبية لفئات التمكين بين عينتي المقارنة، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة  $I_H$  التي تبين أنه يوجد تأثير معنوي للمشروعات الصغيرة على مستوى التمكين الإجمالي للمرأة الريفية في عينة الدراسة عموماً. حيث نلاحظ ارتفاع معنوي على مستوى 5% للتكرارات النسبية فئتي التمكين المتوسط والمرتفع في حال وجود المشروعات الصغيرة إلى 58.2% مقارنة بنسبة 53.8% فقط في حال عدم وجود هذه المشروعات.

#### الاستنتاجات

بينت نتائج الدراسة أن للمشروعات الصغيرة دور معنوي مهم على تمكين المرأة الريفية في منطقة الدراسة، وقد تبين أن التأثير الأكبر لهذه المشروعات يظهر بالنسبة للتمكين الاقتصادي، حيث استطاعت هذه المشروعات رفع نسبة التمكين الاقتصادي من 42.6% (مجموع فئتي التمكين المتوسط والمرتفع) إلى 50.4% أي بزيادة مقدارها 7.8%، وهو تأثير مرتفع إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن غالبية هذه المشروعات في عينة الدراسة هي مشروعات جديدة. ونلاحظ أن هذا التأثير يبرز من خلال معظم مؤشرات التمكين الاقتصادي، فقد أدت هذه المشروعات إلى زيادة تمكين المرأة للوصول إلى القروض بنسبة 5.4%، وزيادة نسبة مساهمة المرأة في تملك الأصول بمقدار 8.9%، وزيادة نسبة مساهمة المرأة في الدخل الأسري بمقدار 12.4%، وزيادة نسبة مساهمة المرأة في تخطيط الأنشطة الاقتصادية للأسرة بمقدار 11.9%.

ولكن تأثير المشروعات الصغيرة على المؤشر الإجمالي للتمكين الاجتماعي لم يكن معنوياً، وإنما اقتصر على خمسة مؤشرات فرعية، حيث أدت هذه المشروعات إلى ارتفاع نسبة التثقيف المالي للنساء الريفيات بمقدار 6.2%، وزيادة استقلالية الأسرة بنسبة 3.2%، وزيادة نسبة مساهمة المرأة في القرارات المتعلقة بالإنتاج بمقدار 6.8%، وزيادة نسبة مساهمتها في قرارات الدخل والإنفاق بمقدار 6.9%، وزيادة نسبة مساهمتها في قرارات التعليم بمقدار 7.8%.

وبشكل عام أدت المشروعات الصغيرة إلى ارتفاع المؤشر الإجمالي لتمكين المرأة الريفية في عينة الدراسة بمقدار 4.4%، وهذا تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المشروعات هي مشروعات جديدة أي أن تأثيرها لازال في مراحله الأولى، ومن المفترض أن يزداد هذا التأثير على المدى المتوسط. ومن هنا لا بد من الإشارة إلى أهمية السياسات الأخرى التي تسهم في تمكين المرأة والتي تلعب دوراً إضافياً ومهماً إلى جانب المشروعات الصغيرة.

#### التوصيات:

- 1- دعم المشروعات الصغيرة الموجهة نحو المرأة الريفية بشكل خاص من خلال التسهيلات التمويلية والدعم الفني وغيرها.
- 2- تبني استراتيجيات أوسع للتمكين الاجتماعي من خلال دعم منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة الريفية.
- 3- تفعيل التدريب الموجه للمرأة الريفية في مجال المهن والحرف اليدوية والتصنيع الغذائي وغيرها.
- 4- تفعيل برامج التوعية الموجهة للمرأة الريفية في مجال تحديد النسل وتنظيم الأسرة وغيرها.
- 5- تحفيز عملية التغيير في العادات والتقاليد من خلال تشريعات الزواج والإرث وغيرها باتجاه المساواة بين المرأة والرجل.

6- تقليص الفجوة الكامنة بين المرأة والرجل في مختلف مراحل الأنشطة وخاصة في مجال شراء مستلزمات الإنتاج وتسويق المخرجات من خلال الاهتمام بمراكز تسويق منتجات المرأة الريفية.

### المراجع

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (1992) . تقرير مؤتمر القمة المعني بالأحوال الاقتصادية لنساء الريف، جنيف، 415 صفحة .

بكور، سعاد (2010) . دور المرأة الريفية في عملية التنمية والإنتاج، الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي.

خوري عصام، مطانيوس مخول، ندى هديوة (2006) . (تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية "الواقع والآفاق" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28)، العدد (2).

الزغبى، صلاح الدين محمود، والسيد، مصطفى كامل محمد. (1995). التغيرات المؤسسية الضرورية لدعم التنمية المجتمعية الريفية في مصر (المنظمة الصحية ) ، المجلد الثالث ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، مجلس بحوث الغذاء والزراعة – كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية،

الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، 2006. المرسوم التشريعي رقم 39 الخاص بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، المادة الأولى، دمشق، سورية.

المقداد، فايز جاد الله، و حبيب، وائل زكي، و الحسون، هاني سليمان. (2019). دراسة تحليلية لأهم العوامل المؤثرة على تمكين المرأة الريفية في محافظة درعا. المجلة السورية للبحوث الزراعية، المجلد (6)، العدد (3)، صفحة: 154-172.

Alderman Harold, Hans Hoogeveen, and M. Rossi (2005) "Reducing Child Malnutrition in Tanzania: Combined Effects of Income Growth and Program Interventions" World Bank Policy Research Working Paper 3567.

World Health Organization (2003) "Measuring Change in Nutritional Status "Publication 9241541660. Geneva.

## The Impact of Small Enterprises on Empowering Rural Women in Masyaf Region(Hayalin Village Model)

Rawa'a Salama <sup>(1)\*</sup>, and Ghassan Yaqoub<sup>(1)</sup>

(1) Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Tishreen University, Syria.

(\*Corresponding author Rawa Salama :Email [rawaahsalameh1@gmail.com](mailto:rawaahsalameh1@gmail.com))

Received: 15/04/2021

Accepted: 30/10/2021

### Abstract

The study aimed to measure the level of empowerment of rural women and determine the impact of small enterprises on socio-economic empowerment indicators. This study was conducted in the village of Hayalin, located within the Masyaf region of Hama Governorate / Syria in 2020. The study relied on preliminary data collected based on a comparative sample of 68 rural women distributed equally among a random sample of women who own or manage small enterprises in addition to a random sample of other women who do not have these enterprises. The study based on the methodology of descriptive comparative analysis. the results showed that small enterprises have an important moral role in empowering rural women in the study area, especially with regard to economic empowerment, as these enterprises were able to raise the percentage of economic empowerment from 42.6% to 50.4%, i.e. an increase of its amount. 7.8%. This effect involved most of the sub-indicators of economic empowerment, as these enterprises led to an increase in women's empowerment to access loans by 5.4%, an increase in the percentage of women's participation in owning assets by 8.9%, an increase in the percentage of women's contribution to household income by 12.4%, and an increase in the percentage of women's contribution in planning family economic activities by 11.9%. However, the impact of small enterprises on the overall indicator of social empowerment was not significant, but was confined to five sub-indicators, as these enterprises led to an increase in the percentage of financial education for rural women by 6.2%, an increase in family independence by 3.2%, and an increase in the percentage of women's participation in decisions related to production by 6.8%, in addition to an increase in the percentage of their contribution to income and spending decisions by 6.9%, and an increase in the percentage of their contribution to education decisions by 7.8%. In general, small enterprises led to an increase in the overall empowerment indicator of rural women in the study sample by 4.4%. It should be noted that most of these enterprises are new enterprises, meaning that their impact is still in their early stages, and their effects are supposed to increase in the medium term. Hence, it must be pointed



out the importance of other policies that contribute to the rural women empowerment, that play an additional and important role besides small enterprises.

**Key words:** women empowerment, women development, rural women, small enterprises.